

## السعودية تخطط لمزيد من الإنفاق الحكومي لتعزيز النمو البطيء

ترجمة وتحرير شادي خليفة - الخليج الجديد

قالت المملكة العربية السعودية، الأحد، إنها تعزم زيادة الإنفاق بشكل كبير في العام المقبل، مع استفادتها من ارتفاع أسعار النفط، وهي خطة من المقرر أن تساعد في تعزيز تباطؤ النمو وخلق المزيد من الوظائف في أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع أن يصل الإنفاق الحكومي على الميزانية إلى أكثر من 1.1 تريليون ريال سعودي (295 مليار دولار) في عام 2019، أي بزيادة نسبتها 7% عن النفقات المتوقعة لهذا العام المالي، حسبما أفادت وزارة المالية السعودية في بيان موجز لفترة ما قبل الميزانية.

وعادة ما يصدر بيان ميزانية سنوية أكثر تفصيلاً في ديسمبر/كانون الأول.

وتقوم المملكة، تحت إدارة ولي العهد "محمد بن سلمان"، بتنفيذ خطة تحول طموحة لفهم اقتصادها عن النفط؛ من خلال تعزيز القطاع الخاص، لكن النمو تباطأ مع اتجاه الحكومة لتقليل الإنفاق، بما في ذلك الدعم والإعانت، للتعامل مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام 2014.

وتمثل مبيعات الطاقة أكثر من 70% من إيرادات الموارنة السعودية.

وليس من الواضح ما إذا كانت المملكة ستتراجع عن بعض خططها الإصلاحية مع ارتفاع أسعار النفط الآن، ويقول بعض المحللين إن الزيادة في الإنفاق ستساعد في تعزيز النمو، الأمر الذي سيسهل على الحكومة طرح التغييرات

الاقتصادية الصعبة المطلوبة على المدى الطويل.

وقد تكون المملكة قلقة من رؤية أي انخفاض كبير في أسعار النفط؛ حيث إن مثل هذا السيناريو من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض العائدات، وتوسيع العجز في ميزانيتها، وتقييد قدرتها على تنفيذ الإصلاحات التي تأمل في أن تساعد في تنمية الاقتصاد.

وقالت وزارة المالية إنها تتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، الذي انكمش عام 2017، بنسبة 2.3% في العام المقبل، وأن يتحسن تدريجياً ليصل إلى 2.4% في عام 2021، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية في البلاد.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد بنسبة 1.9% هذا العام، مع توقع نمو القطاع غير النفطي نسبة 2.3%.

وقال وزير المالية "محمد الجدعان" إن التوجه الرئيسي للحكومة في ميزانية 2019 هو استمرار تنفيذ خطة التحول في المملكة، والتي يطلق عليها "رؤية 2030"، والتي تتضمن تنمية الاقتصاد، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023.

وتتوقع الحكومة زيادة العائدات بنسبة 11% لتصل إلى 978 مليار ريال في العام المقبل، حسبما ذكرت وزارة المالية، ما يعني أن الحكومة ستتحمل عجزاً مالياً مرة أخرى لتنفيذ الزيادة في الإنفاق.

وهي تخطط لتمويل هذا العجز في الميزانية من خلال إصدارات الدين في أسواق رأس المال، بعد أن جمعت أكثر من 50 مليار دولار في الأعوام الـ3 الماضية. وتتوقع الحكومة أن تصل الدين إلى نحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، وأن تنمو إلى نحو 25% عام 2021.

وقال "مازن السديري"، رئيس الأبحاث في شركة "الراجحي" المالية، ومقرها الرياض: "إن الإنفاق الحكومي له أكبر الأثر على الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يخلق المزيد من الاستثمارات وبالتالي المزيد من الوظائف للسعوديين".

وتبلغ نسبة البطالة بين السعوديين نحو 13% حسب آخر الإحصاءات الحكومية، وتحاول السعودية الحد من معدل البطالة من خلال مبادرات مثل فرض الضرائب على الشركات التي توظف العمال المفترضين، وتطبيق حصة سعودية أكبر صرامة في القطاع الخاص، لكن تلك الجهود حققت نجاحات باهتة حتى الآن.

وتنم مراقبة الأوضاع المالية للسعودية عن كتب في واشنطن، وقد دعا الرئيس "دونالد ترامب" مرارا وتكرارا المملكة العربية السعودية، بصفتها الزعيم الفعلي لمنظمة "أوبك" النفطية، إلى خفض الأسعار، من أجل خفض أسعار الوقود في أمريكا.

وأصبحت القضية حاسمة بشكل خاص بالنسبة للبيت الأبيض الجمهوري قبل الانتخابات النصفية الحاسمة في نوفمبر/تشرين الثاني، فيما يُتوقع أن يحقق الديمقراطيون مكاسب في الكونغرس في هذه الانتخابات.

وتراجعت أسعار النفط عام 2014، لكنها تعاافت منذ ذلك الحين لتبلغ نحو 85 دولارا للبرميل، بعد أن وافقت "أوبك" ودول أخرى على اتفاق قادته الرياض العام الماضي للحد من المعروض.

وفي اجتماع عُقد الأسبوع الماضي في الجزائر العاصمة، قررت منظمة "أوبك" عدم زيادة العرض، حتى مع توقيع انخفاض شحنات النفط الإيرانية، حيث يخشى أعضاء "أوبك" من أن تؤدي الوفرة إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى.

وأعلنت الحكومة في ديسمبر/كانون الأول عن حافز مالي قياسي لدعم الاقتصاد، بعد فترة من التقشف في أعقاب انهيار أسعار النفط عام 2014.

وكانت الحكومة قد خفضت الإنفاق على مشاريع البنية التحتية ومزايا موظفي الحكومة لسد العجز في الميزانية، الذي توسيع ليصل إلى نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015.

المصدر | [ول ستريت جورنال](#)